


الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢ رجب سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٨٣

الفهرس

| صفحة | | |
|------|--------------------------|-------------------------------------------------|
| ١٧٩٢ | قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥ | قانون مؤسسة الاسكان المؤقت |
| ١٧٩٨ | قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥ | قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المؤقت |
| ١٨٠٦ | قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥ | قانون تنظيم شؤون مياه الشرب لحافظة القدس المؤقت |
| ١٨١٢ | قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ | قانون الامن العام المعدل المؤقت |
| ١٨١٦ | قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٦٥ | قانون مؤقت معدل لقانون تسوية ديون المزارعين |
| ١٨١٧ | نظام رقم (١٠٧) لسنة ١٩٦٥ | نظام رسوم المسكرات المعدل |

هكذا من المأهول

نحسب الله الملك للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٥

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون الموقت الآتي ونامر باصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥

قانون مؤسسة الاسكان الموقت

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - التعاريف

يكون لأكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
تعني كلمة (حكومة) حكومة المملكة الأردنية الهاشمية او اي وزارة من وزاراتها او دائرة من دوائرها والسلطات التابعة لها .

تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة (الوزير) وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية او الوزير الذي يقرر مجلس الوزراء ربط المؤسسة به .

تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة (المدير العام) مدير مؤسسة الاسكان .

تعني كلمة (المستفيد) كل فرد او هيئة معنوية تنتفع من غايات واهداف هذا القانون او اية انظمته تصدر بموجبه .

تعني كلمة (كلفة المسكن) كلفة بناء الدار ومن الارض وتكاليف انشاء جميع المرافق العامة مضافا اليها الفائدة المقررة.

المادة ٣ - التأسيس

١ - تؤسس هيئة تسمى مؤسسة الاسكان تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون وفي اية انظمة تصدر بموجبه .

ب- تعتبر المؤسسة شخصا معنويا ذا استقلال مالي واداري تتمتع بكافة الحقوق وتنصرف بالشكل الذي تراه مناسبا في نطاق القانون .

ج- يحق للمؤسسة ان تنيب عنها موظفي النيابة العامة او اي من موظفيها او اي محام آخر في الاجراءات القانونية التي لها او عليها .

المادة ٤ - الغايات - غايات المؤسسة واهدافها

حل ازمة السكن في المملكة بالطرق التالية : -

١ - تقوم المؤسسة باستملاك الاراضي ووضع تصاميم المساكن وتقوم بنفسها او عن طريق الغير اما بالتعاقد المباشر او عن طريق العطاءات باجراء الدراسات وانشاء المساكن وفق البرامج الموضوعة لها بشكل جباي وتأجيرها او تملكها للموظفين وذوي الدخل المحدود بعد استيفاء اثمانها بشكل اقساط .

٢ - صرف القروض لبناء المساكن للهيئات المعنوية والجمعيات التعاونية للاسكان وللأفراد والتأكد من ملائمة هذه المساكن من ناحية التكاليف ومطابقتها للتصاميم الموضوعة من قبل المؤسسة ولها الحق في الاشراف على سير العمل وتوقيفه اذا ما وجدت اية مخالفة للاسس التي اعطى من اجله القرض .

٣ - تقديم التواصي اللازمة للحكومة حول سياسة الاسكان العامة وعلاقتها بالتنظيم بالتعاون مع دائرة تنظيم المدن في وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بهذا الموضوع .

المادة ٥ - تشكيلات المؤسسة

يتألف مجلس ادارة المؤسسة من :

أ - الاعضاء الحكوميين :

| | |
|------------------|--------------|
| ١ - الوزير | رئيسا |
| ٢ - المدير العام | نائبا للرئيس |

٣ - ممثل عن دائرة الانشاء التعاوني - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

٤ - ممثل عن وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية. أعضاء

٥ - ممثل عن مجلس الاعمار .

٦ - ممثل عن البنك المركزي .

يتم تعيين الاعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء تنسيب الجهة المختصة على ان يكون الاعضاء من ذوي المؤهلات العلمية والاختصاص وفي حالة غياب اي عضو عن جلسات المجلس لاي سبب يحق للجهة المختصة انتداب موظف اخر لينوب عنه في حضور الجلسات مدة تغيبه .

هكذا من الأشهل

ب - الاعضاء غير الحكوميين .

- | | |
|-------|---------------------------------------------------------------|
| أعضاء | ١ - رئيس بلدية ينسبها وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية . |
| | ٢ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية . |
| | ٣ - ممثل عن الغرف الصناعية . |
| | ٤ - ممثل عن نقابة المهندسين . |
| | ٥ - مدير احد البنوك الاردنية . |

يعين الاعضاء غير الحكوميين وتقبل استقلالهم وتنهي عضويتهم وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وفي حالة قبول استقالة اي عضو يعين مجلس الوزراء من يخلفه .

ج - لا يحق لأي عضو من اعضاء مجلس الادارة غير الحكوميين ان يتعاطى او بالوساطة اية اعمال او تعهدات بناء او اسكان للمؤسسة طيلة مدة عضويته في المجلس .

المادة ٦ - تعيين المدير

يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير على ان يقرن القرار بالارادة الملكية السامية .

المادة ٧ - رأس المال

يتكون رأسمال المؤسسة من الموارد التالية :-

أ - المبالغ التي تخصصها الحكومة لهذه الغاية .

ب - من القروض والمعونات التي تحصل عليها المؤسسة من الهيئات او الشركات المحلية او العربية او الاجنبية شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها .

ج - سندات دين يوافق مجلس الوزراء على اصدارها بناء على تنسيب المجلس اذا رأى ضرورة لذلك .

د - الاموال الخاصة التي تتوفر في صندوق التوفير والاقرض الذي يمكن للمؤسسة انشاؤه وفق نظام خاص يوضع لهذه الغاية .

هـ - اية مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٨ - صلاحيات المجلس

يمارس المجلس الصلاحيات التالية .

أ - وضع خطة اسكان عامة تشمل جميع انحاء المملكة تنفذ على مراحل على ان تقتصر اعمال المؤسسة على تأمين السكن للدوى الدخل المحدود حسب التعريف الذي يضعه المجلس لهذه الغاية من حين لآخر .

ب - اعداد ميزانية المؤسسة واقرارها وعرضها على مجلس الوزراء قبل بدء السنة المالية بشهرين للموافقة عليها .

ج - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم أو انهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وتقاعدهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه المجلس اذا رأى ضرورة لذلك والى ان يتم وضع مثل هذا النظام يخضع موظفو المؤسسة في جميع الشؤون المتعلقة بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين واحكام قانون التقاعد المعمول بها في الحكومة .

د - الحصول على القروض من المصادر المحلية او خلافاها و ابرام العقود المتعلقة بها .

هـ - شراء واستملاك واستئجار الاراضي والمقارات الضرورية لغايات تنفيذ مشاريع الاسكان .

و - تأجير وبيع الاراضي وبيوت السكن او اية انشاءات تمتلكها المؤسسة .

ز - تحديد نسبة الفوائد التي تستوفى عن القروض التي تمنحها المؤسسة .

ح - للمجلس حق اسكان المستفيدين لقاء التكاليف والفوائد التي يقررها بموجب نظام يوضع لهذه الغاية .

ط - تخصص جميع المبالغ المستردة من اعمال الاسكان لاستغلالها ثانية في عمليات اسكان جديدة .

المادة ٩ - ضمانات الحكومة

تضمن الحكومة ضمانات مطلقة ما يلي :-

١ - التزامات المؤسسة تجاه الغير .

٢ - وفورات وقروض الافراد في صندوق التوفير المؤلف بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٠ - الاستفادة من اراضي الدولة لمشاريع الاسكان

اعتبارا من نفاذ هذا القانون تخصص اراضي الدولة واملاكها الصالحة لمشاريع الاسكان الى المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب وزير المالية / الاراضي بناء على طلب المجلس .

المادة ١١ - شروط المستفيد

للمجلس حق اسكان المستفيد حسب حاجته لنوع السكن مع مراعاة مقدرة المالىة على تسديد الثمن ، ويشترط في ذلك ما يلي :-

١ - ان يكون المستفيد اردنيا قد اتم الحادية والعشرين من عمره .

٢ - ان لا يكون المستفيد هو وزوجته او فروعهما الكا لبيت سكن في مركز عملها الدائم او قادر على انشاء مثل هذا المسكن .

٣ - ان لا يكون هو وزوجته او فروعهما قد انتفع بمشروع اسكان من اية جهة كانت .

٤ - تنتقل حقوق وكالة التزامات المستفيد لورثته الشرعيين من بعده .

هكذا من الأشغال

٥ - المسكن ملك المؤسسة حين قيام المستفيد بسداد كامل الكلفة والقوائد المترتبة عليها ، وعندئذ على المؤسسة ان تنقل الملكية الى المستفيد .

٦ - اذا شغل المسكن لأي سبب من الاسباب قبل انتقال ملكية المسكن الى المستفيد يحق للمستفيد بموافقة المؤسسة تأجير المسكن وفق الشروط التي تضعها المؤسسة .

المادة ١٢ - تتم معاملة حق الاسكان ونقل الملكية وشروط التملك وخلاف ذلك من الامور التي تنظم حقوق وواجبات المستفيد والمؤسسة بانظمة خاصة على ان يتم تسجيل الملكية والحقوق الاخرى لدى دوائر التسجيل وفق القوانين المرعية .

المادة ١٣ - الاعفاءات

تتمتع المؤسسة بجميع المزايا والحصانات والاعفاءات التسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٤ - الخدمات العامة

أ - تقوم البلديات ومصالح المياه وشركات الكهرباء كل فيما يخص به بالاتفاق مع المجلس داخل مناطق البلديات بتوصيل الماء والكهرباء وشق الطرق والمجاري وتأمين المرافق العامة اللازمة لمنطقة السكن بموجب انظمتها . وعلى دائرة السير تنظيم خطوط سير منظمة بأجور محدودة على انه يجوز للمؤسسة انشاء هذه المرافق العامة على نفقتها الخاصة على ان تجري تسويات مالية بين المؤسسة والبلدية المختصة حسب امكانيات البلدية المالية .

ب - اما خارج مناطق البلدية للمؤسسة ان تقوم بانشاء شبكة الكهرباء - اذا كانت خارج منطقة امتياز اي شركة - او المياه او الطرق او المجاري وغيرها من المرافق العامة على نفقتها كما وانها تقوم بنفسها او عن طريق الغير بانشاء المرافق العامة الاخرى كالمراكز الاجتماعية والمدارس وروضات الاطفال والمخازن التجارية والعيادات الطبية والاستفادة من دخلها بتأجيرها للجهات المختصة او للأفراد .

المادة ١٥ - تدقيق الحسابات

يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق جميع حسابات المؤسسة ومعاملاتها المالية السنوية ، الا انه يجوز للمجلس بموافقة مجلس الوزراء تكليف احد مدققي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال .

المادة ١٦ - التأمين

تقوم المؤسسة بالتأمين على جميع المساكن التي اقامتها ضد اخطار الحريق او اي خطر آخر وذلك حتى تتمكن من نقل ملكية المساكن لدونها بعد تسديد الاقساط .

المادة ١٧ - مشاريع الاسكان للمنفعة العامة

تعتبر جميع الاراضي والاملاك التي تقرن انشاء المساكن عليها ، مشاريع للمنفعة العامة .

المادة ١٨ - للمجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ١٩ - يلغى اي تشريع سابق آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٥/١٠/١٩

أحمد بن طلال

وزير - وزير المواصلات
المالية - ميناء طيران سكك
عز الدين المقي - سمعان داود
رئيس الوزراء - وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة
وصلي التل

وزير - وزير المواصلات وزير الداخلية للشؤون وزير الداخلية ووزير
الانشاء والتعمير برق وبريد البلدية والقروية دولة للشؤون رئاسة الوزراء
سيف الدين الكيلاني فضل الدلقموني قاسم الريماوي عبد الوهاب المجالي

وزير - وزير - وزير - وزير - وزير
الاقتصاد الوطني الاشغال العامة التربية والتعليم الصحة
حاتم الزعبي يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي احمد ابو قوره

وزير الشؤون وزير - وزير - وزير - وزير - وزير
الاجتماعية والعمل الزراعة الاعلام دولة العدل
نصفت كمال اسماعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد الدجاني جريس حدادين

نحى السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥

قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات الموقت

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لاغراض هذا القانون يكون لللائفاظ والعبارة التالية المعاني المحددة لما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

- (البلدية) - المؤسسة المعروفة بقانون البلديات وتشمل امانتي العاصمة والقدس .
- (المجلس) - مجلس البلدية ومجلس امانتي العاصمة والقدس واية لجنة تقوم مقام اى منها .
- (اللجنة المحلية) - لجنة التنظيم المحلية المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته او اى تشريع آخر يقوم مقامه .
- (الرئيس) - رئيس البلدية او امين العاصمة او امين القدس .
- (منطقة او المنطقة) - عقار او مجموعة عقارات تخضع لاحكام هذا القانون .
- (عقار) - اية ارض وما عليها مهما كان نوعها وتشمل الاملاك العامة .
- (قسـيـمة) - قطعة من الارض وما عليها ضمن منطقة بعد تقسيمها بمقتضى احكام هذا القانون .
- (الاستحقاق الاصلي) - قيمة العقارات والحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في المنطقة قبل التقسيم .
- (القيمة الاصلية) - مجموع الاستحقاقات الاصلية للمنطقة قبل التقسيم .
- (القيمة المستجدة) - مجموع قيم القسائم المقدرة لما بعد التقسيم .
- (الاحكام التنظيمية) - مجموعة الشروط الفنية والعمارة والمعمارية والاثري والصحية التي يتوجب التقيد بها قانونا عند التصرف بأية قسيمة .

المادة ٣ - ضرورة حصول المجلس البلدي على اذن من مجلس الوزراء للقيام بعملية التقسيم - مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة المحلية وتنسب المجلس ان يصدر قرارا يأذن فيه المجلس بأن يمارس تقسيم اية منطقة تقع ضمن اختصاصه او اية منطقة الحقت به واعلن عنها بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية ، انها منطقة تنظيمية ، وان يمارس تقسيمها حسب مخطط يضعه المجلس لهذه الغاية ، المشتمل على حدود تلك المنطقة المراد تقسيمها وما تشمله تلك المنطقة من عقارات في وضعها الراهن وفي الوضع الذي سوف تصبح عليه بموجب التقسيم بعد تثبيت التفاصيل المتعلقة بالامور التالية :

أ - الطرق والميادين ومواقف السيارات والحدايق ، والملاعب ، والجسور والادراج ، والاسواق ، وسائر المنشآت التي تنطليها المنطقة . و

ب - مواقع الدوائر الحكومية والبلدية ، والمعابد ، والمدارس بكافة انواعها والمستوصفات والمستشفيات ، والمبرات ، واماكن الآثار ، ودور الفنون وسائر الاماكن المتبرية ذات نفع عام او التي تؤدي خدمة عامة . و

ج - شبكة مجاري المياه الحلوة والمالحة ، والاقنية (وتشمل مجاري مياه الامطار) . و

د - الابنية التي يراد هدمها ، والابنية الصالحة التي يراد ابقاؤها بدون هدم . و

هـ - الاملاك التي يراد اقتطاعها بدون مقابل لتصبح ملكا عاما او خاصا لدوائر الحكومة او البلدية او للمؤسسات ذات النفع العام ، والاملاك العامة القائمة التي سوف يستغنى عنها .

و - الاحكام التنظيمية التي يجب التقيد بها عند بناء القسائم وخاصة ارتفاع المباني والنسبة المئوية المسموح ببنائها ومقدار الارتداد بالبناء من كل جهة من جهات القسيمة .

المادة ٤ - نشر القرار والاجراءات اللاحقة

أ - ينشر القرار المشار اليه بالمادة السابقة في الجريدة الرسمية ، وفي صحيفتين محليتين ، وتلصق صورة عنه في منطقة التقسيم وفي دار المجلس المختص .

ب - يعتبر نشر القرار بالصورة الآتفة الذكر تبليغا شخصيا لجميع المالكين ، وذوي الحقوق في منطقة التقسيم .

ج - تبلغ دائرة تسجيل الاراضي قائمة بالعقارات المشمولة بمنطقة التقسيم وعليها ان تضع حالا اشارة في سجلاتها تفيد خضوع تلك العقارات لاحكام هذا القانون .

د - يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة المحلية ان يضع يده على العقارات التي يقضي مخطط التقسيم باقتطاعها مجانا حالما يصدر القرار المشار اليه بالمادة (٣) اعلاه ويجب في هذه الحالة ان يقوم المجلس بجرد ووصف محتويات العقارات المذكورة واخذ صور فوتوغرافية للمباني القائمة عليها .

هـ - يعطى مالكو العقارات المشار اليها في الفقرة السابقة تعويضا من حساب منطقة التقسيم مقابل حرمانهم من بدل اشغالها او استغلالها ، اعتبارا من تاريخ وضع اليد حتى تسجيل مخطط التقسيم لدى دائرة تسجيل الاراضي

هكذا من الأهل

المادة ٥ - تعديل المنطقة للضرورة الفنية

لا يجوز تعديل حدود منطقة التقسيم بعد صدور القرار بموجب المادة (٣) اعلاه .

المادة ٦ - تزويد البلدية بنسخ المخططات العقارية وقيودها

تقوم دائرة الاراضي والمساحة بتزويد البلدية بناء على طلب المجلس بالمخططات وصور من القيود المتعلقة بمناطق التقسيم .

المادة ٧ - عمليات المساحة

يقوم المجلس بإجراء عمليات المساحة اللازمة لحساب مساحات القسام في مخطط التقسيم ويتم تصديقها من قبل دائرة الاراضي والمساحة في جميع الحالات تستوفي نفقة العمليات المذكورة من حساب منطقة التقسيم .

المادة ٨ - تقدير قيمة العقارات بواسطة لجنة وتشكيلها

أ - يجري تقدير قيمة العقارات وكافة الحقوق الاخرى في المنطقة من قبل لجنة بدائية مؤلفة من قاض لا تقل درجته عن الثانية يختاره وزير العدلية رئيساً للجنة البدائية واربعه اعضاء يعين الرئيس اثنين منهم احدهما مهندس معماري او مدني مسجل في نقابة المهندسين وآخر من ذوي الخبرة في ائمان العقارات ويدعى اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة لانتخاب العضوين الآخرين .

ب - يشترط ان لا يكون رئيس اللجنة البدائية او احد اعضاءها ذا علاقة في المنطقة وتطبق على اعضاء اللجنة الاصول المتبعة في رد القضاء امام المحاكم .

ج - يجري الاقتراع سويلاً لانتخاب العضوين المشار اليهما بالفقرة (أ) من هذه المادة باشراف رئيس المجلس ، او من ينييه عنه ، وعليه ان يوضح للمقرعين احكام هذه المادة وان يطالعهم على جدول التسجيل الخاص بذوي الحقوق في منطقة التقسيم ويعتبر المرشحان اللذان يحصلان على الاكثريه المطلقة من اصوات المقرعين فائزين بالعضوية وفي حالة تعادل الاصوات بين مرشحين ، تجرى القرعة بينهما لتعيين الفائز منهما .

د - عند تخلف اكثريه اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة عن تلبية دعوة الرئيس لانتخاب العضوين المشار اليهما يقوم وزير العدلية بتعيين العضوين المذكورين نيابة عنها .

هـ - تتخذ اللجنة قرارها بالاجماع او بالاكثريه ، ولا يجوز لأي عضو مباشرة عمله قبل ان يحلف اليمين امام رئيسها للقيام بمهمته بأمانة واخلاص .

المادة ٩ - طريقة التقدير

أ - تباشر اللجنة البدائية عملية التقدير على ضوء الكشف الذي تجريه ومخطط التقسيم وقيود دائرة تسجيل الاراضي ، وذلك لدى استلامها كتاباً من الرئيس يحدد فيه اسم الموظف الذي سوف يزودها بالبيانات والمعلومات الضرورية لاعمالها .

ب - تقدر اللجنة البدائية القيمة الأصلية للمنطقة بالنظر الذي تستحقه المنطقة قبل ثلاثة اشهر من تاريخ نشر قرار المجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ج - يجب على اللجنة البدائية عند قيامها بعملية التقدير ان تأخذ بعين الاعتبار ثمن انقراض العقارات المبينة الواجب هدمها تنفيذا لمخطط التقسيم وتكاليف هدمها ونقلها .

د - تكون الاشجار وانقراض البناء المالكها اذا رغب في اخذها وعليه ان يزولها خلال المدة التي يحددها له المجلس واذا تخلف عن القيام بذلك فيجوز للمجلس ازالها على حساب المتخلف .

هـ - على اللجنة البدائية ان تجري الكشف على العقارات والحقوق في المنطقة لتقدير قيمتها ، ولها ان تستأنس برأي من تشاء وان تصدر بعد ذلك قرار التقدير بالاجماع او بالاكثريه ويبلغ هذا القرار للرئيس خطياً .

المادة ١٠ - اعلان انتهاء عمل لجنة التقدير

يبلغ الرئيس قرار التقدير لاصحاب العلاقة في المنطقة بأعلان يعلق في مكاتب المجلس وفي اقرب مكان بارز المنطقة بالاضافة الى نشره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تبليغاً شخصياً لكل من ذوي الحقوق .

المادة ١١ - الطعن في قرار التقدير

أ - للرئيس ولذوي الحقوق حق الطعن بقرار التقدير لدى لجنة التوزيع النهائي الواردة في المادة (١٢) من هذا القانون بوصفها لجنة استئنائية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ المنصوص عليه بالمادة السابقة بلائحة تتضمن اسباب الطعن وتقدم الى لجنة التوزيع النهائي بواسطة رئيسها .

ب - ان تقديم اي طعن على قرار التقدير يوقف تنفيذه لحين الفصل فيه من قبل لجنة التوزيع النهائي .

ج - اذا لم يقدم اي من اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة بطعن في قرار التقدير الصادر عن اللجنة البدائية خلال المدة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (١١) يصبح القرار المذكور نهائياً وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

المادة ١٢ - لجنة التوزيع النهائي

أ - تؤلف لجنة التوزيع النهائي بالطريقة الواردة بالمادة الثامنة وتخضع لاحكامها ويكون لها صفة محكمة قضائية استئنائية ، وتقوم بالنظر في الاعتراضات المقدمة على قرار التقدير الابتدائي مع تحديد استحقاق ذوي الحقوق في منطقة التقسيم ، وتقدير وتوسيع قسامتها على ذوي الحقوق وتصفية كافة الحقوق فيها .

ب - يضع الرئيس موظفاً او اكثر تحت تصرف لجنة التوزيع النهائي بناء على طلبها وذلك لمساعدتها في عملها .

ج - تفصل لجنة التوزيع النهائي في الطعون الواردة على قرار التقدير ولها ان تزيد او تنقص التقدير الابتدائي للعقارات والحقوق وتستدرك كافة الاخطاء والنواقص والسهر الحاصل من قبل اللجنة البدائية ويعتبر قرارها قطعياً وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

د - تنظم لجنة التوزيع النهائي جدولاً باستحقاق كل صاحب حق في المنطقة على ضوء قرار التقدير البدائية النهائي او على ضوء قرار التقدير الاستئنائي المعطى من قبلها .

هكذا من الأشهر

نحي المسيح للقدس ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥

قانون تنظيم شؤون مياه الشرب لمحافظة القدس المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تنظيم شؤون مياه الشرب لمحافظة القدس لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

اصطلاحات :

| | |
|----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الوزير | وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية . |
| المصلحة | مصلحة المياه المؤسسة بموجب هذا القانون . |
| المجلس | مجلس ادارة مصلحة المياه . |
| المحافظ | محافظ القدس . |
| المجلس البلدي | المجلس المنتخب ، او المعين ، بموجب قانون البلديات المعمول به الذي يدير شؤون اي من البلديات ومجلس قروي كفر مالك ، او امانة القدس ، المشتركة في مصلحة المياه . |
| السلطة | سلطة المياه المركزية المؤسسة بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩ او من يخلفها بمقتضى اي قانون آخر يخل محله . |
| منطقة المياه | ذلك الجزء من محافظة القدس الذي يشتمل على مجموعة البلديات لكل حالة من الحالات الآتية :- |
| الحالة الاولى | منطقة رام الله - وتتألف من بلديات رام الله والبيرة ودير دبروان وقرية كفر مالك . |
| الحالة الثانية | منطقتي رام الله والقدس - وتتألف من بلديات الحالة الاولى وقرية كفر مالك وامانة القدس . |
| الحالة الثالثة | مناطق رام الله والقدس وبيت لحم - وتتألف من بلديات الحالة الاولى وقرية كفر مالك وامانة القدس وبلديات بيت لحم وبيت جالا ، وبيت ساحور . |

المادة ٣ - تأسيس المصلحة :

تؤسس مصلحة تدعى مصلحة مياه محافظة القدس يعهد اليها تزويد سكان المنطقة بكافة احتياجاتهم من المياه لاغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية في جميع الاوقات .

المادة ٤ - أ - المصلحة مؤسسة اهلية ذات استقلال مالي ولها ان تشتري او تستأجر او تمتلك ما تحتاج اليه .

ب - تعتبر المصلحة شخصا معنويا ، لها ان تقاضي وان تقاضى بهذه الصفة ، وان تنيب عنها وان توكل من تشاء في الاجراءات القضائية .

ج - ترتبط المصلحة بالوزير وهي مستقلة عن البلديات والوزارات والدوائر الاخرى :

المادة ٥ - اعضاء المجلس ينتخبون او يعينون بنظام -

أ - يشرف على المصلحة مجلس ادارة يحدد عدد اعضائه ، وكيفية انتخابهم ، وتعيينهم ومدة عضويتهم . والامور الاخرى المتعلقة بهم ، بنظام يضعه الوزير ، بموافقة مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

ب - تعتبر الحالة الاولى الواردة في المادة (٢) اعلاه قائمة عند نفاذ هذا القانون :

ج - يعين الوزير ، عند تبليغه خطيا موافقة مجلس امانة القدس وبلديات بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور على الاشتراك بالمصلحة ، موعد وكيفية قيام الحالتين الثانية والثالثة المنصوص عنهما في المادة (٢) المذكورة .

المادة ٦ - نقل مخصصات المياه الخ . . من البلديات للمصلحة

أ - تنقل الى المصلحة جميع المخصصات ، غير المصروفة المرصودة لشؤون المياه ، من البلديات المشتركة ، او التي ستشارك في المصلحة ، وتعتبر الاموال المتحققة لهذه البلديات عند اشتراكها في المصلحة ، وكذلك الاموال المتحققة لسلطة المياه المركزية بالنسبة لمشروع عين سامية وكأنها متحققة للمصلحة مباشرة .

تحول الى المصلحة ملكية جميع المواد والمعدات والمنشآت والسجلات المتعلقة بمشاريع مياه الشرب من البلديات المشتركة في المصلحة ، ومن السلطة بالنسبة لمشروع عين سامية ، وتكون المصلحة مسؤولة عن تشغيل وصيانة وادارة هذه المشاريع .

ب - باستثناء ما ورد في الفقرة (د) من هذه المادة تنتقل الى المصلحة كافة الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات ، المنوطة حاليا بابة مصلحة حكومية او بآية هيئة اخرى او بالبلديات المشتركة او التي ستشارك في المصلحة ، وذلك فيما يتعلق بتزويد سكان منطقة المياه باحتياجاتهم من المياه لاغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية مع مراعاة الحقوق المائية المكتسبة لاهالي قرية كفر مالك .

ج - تنتقل الى المصلحة كافة الالتزامات والارتباطات المتعلقة بشؤون المياه من البلديات المشتركة او التي ستشارك ، في المصلحة وكذلك كافة الالتزامات والارتباطات المترتبة على السلطة فيما يتعلق بمشروع عين سامية بموجب الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الاردنية ومؤسسة الانماء البلدي المؤرخة في ٢٢ كانون اول سنة ١٩٦٣ ، والاتفاقية الانتقالية الناجمة عنها ، ويكون المجلس مسؤولا عن هذه الالتزامات والارتباطات كما لو انه التزم او ارتبط بها مباشرة .

هكذا من المجلد

د - لا يحق لاية جهة، خلاف السلطة تطوير مصادر جديدة للمياه، بقصد تزويد اية مدينة او بلدية او قرية في محافظة القدس باحتياجاتها من مياه الشرب، اذا قرر الوزير بان المصلحة قادرة على تلبية احتياجات تلك المدن او القرى، وعلى السلطة بعد ان تستكمل تطوير المصادر الجديدة، وتنفيذ المشاريع المتعلقة بها، تحويل ملكية هذه المشاريع الى المصلحة.

المادة ٧ - ليس للعضو ان يربح من المصلحة :-

لا يحق لاي عضو من اعضاء مجلس الادارة، او اى موظف من موظفي المصلحة، ان يربح من اى مشروع من مشاريعها، او من مصروفاتها، او العقود التي تشرف عليها، او ان يعمل في ذلك المشروع، او ان يستفيد منه على اى وجه آخر، خلاف ما يتقاضاه كراتب، او مكافأة بموجب هذا القانون، او اى أنظمة صادرة بمقتضاه.

المادة ٨ - ممارسة الوزير لصلاحياته :-

يمارس الوزير صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون، والأنظمة الصادرة بمقتضاه، بتوصية من المدير العام للسلطة.

المادة ٩ - تعيين المدير ومؤهلاته وصلاحياته :-

أ - يشترط في المدير العام للمصلحة ان يكون خريج كلية هندسة معترف بها، وان يكون قد مارس الهندسة مدة لا تقل عن خمس سنوات، وان تكون لديه الخبرة العملية في شؤون مياه الشرب مدة لا تقل عن سنتين او ان يكون جامعياً متخصصاً في الادارة وان يكون قد مارس ادارة الشركات لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

ب - يعين المجلس، بموافقة الوزير، المدير العام للمصلحة بحيث تتوفر فيه المؤهلات الواردة في الفقرة (أ) اعلاه.

ج - يحول المدير العام للصلاحيات والواجبات التالية، واية صلاحيات وواجبات يرى المجلس ضرورة تحويله اياها لتحقيق الغاية التي انشئت المصلحة من اجلها.

١ - يعمل كصلة ارتباط بين المصلحة، والمؤسسات الحكومية، والبلديات، والقرى، والشركات، والافراد، و.

٢ - يحضر الميزانية السنوية ويعرضها على المجلس لدراستها واقرارها، و.

٣ - يدير شؤون الموظفين، ويضطلع بالمسؤولية الكاملة فيما يتعلق بتنفيذ السياسة والمشاريع والقرارات التي يتخذها او يقرها المجلس، كما يكون مسؤولاً عن تأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع اقسام المصلحة، وتأسيس وحفظ السجلات لبيان نفقات وإيرادات واعمال المصلحة، و.

٤ - تدقيق وتصديق مخططات التمديدات المائية الداخلية والخارجية للابنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه وطلب اجراء اية تعديلات عليها وكذلك التأكد بقدر الامكان، من توفر المواصفات والشروط المقررة في المواد والادوات المستعملة في هذه التمديدات.

المادة ١٠ - صلاحيات المجلس وواجباته :-

يحول المجلس الصلاحيات والواجبات التالية :-

أ - رسم سياسة توجيهية يستشير بها المدير في القيام باعماله، و.

ب - مراجعة موازنة المصلحة، واقرارها، قبل رفعها الى الوزير للموافقة عليها، و.

ج - مراجعة واقرار برنامج اعمال المصلحة ومشاريعها، و.

د - اتخاذ التدابير لتنفيذ المشاريع التي يتم ادراج المخصصات لها في ميزانية المصلحة او التي توفرت لها الامكانيات المالية، و.

هـ - تعيين رسوم الاشتراك، واجور الخدمات، واسعار المياه، للمشاركين وكيفية تحصيلها بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء، على ان يراعى في ذلك تمكين المصلحة من الاعتماد على نفسها مالياً، و.

و - وضع المواصفات والشروط الواجب توفرها في المواد والادوات المستعملة في التمديدات المائية الداخلية والخارجية للابنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه.

ز - تعيين الشروط والمؤهلات التي يرى ضرورة توفرها في الافراد المسؤولين عن تنفيذ التمديدات الداخلية والخارجية للابنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه.

المادة ١١ - تنفيذ من قبل الشخص او الهيئة المرخصة :-

لا يجوز لاي شخص او هيئة، القيام بتصميم او بتنفيذ التمديدات المائية الداخلية والخارجية للابنية والمنشآت التي تقام في منطقة المياه، ما لم يكن مصرحاً له بذلك من قبل المجلس وبموافقة الوزير.

المادة ١٢ - اشتراك البلديات والقرى الاخرى

للمجلس ان يقرر اشتراك اية بلدية او قرية، من بلديات وقرى محافظة القدس، خلاف ما ذكر منها في المادة (٢) اعلاه، في المصلحة، وتزويدها باحتياجاتها من المياه اذا ما تقدمت بطلب لهذه الغاية.

المادة ١٣ - تعاون المصلحة مع الوزارات والهيئات الاخرى :-

أ - تعمل المصلحة عن طريق مديرها، والى المدى الممكن، لتطبيق احكام هذا القانون بالسرعة الممكنة، بالتعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية والبلديات والافراد والجمعيات.

ب - على المصلحة استشارة السلطة في جميع الامور الفنية، وبكل ما له علاقة بسياساتها المالية والادارية.

ج - يحق للمصلحة ان تدبر، وتضنن، كافة مشاريعها ومنشآتها ولوازمها والاشغال في مشاغل اصلاح خاصة بها، كما يحق لها الاستفادة من خدمات المؤسسات الاهلية والحكومية اذا ما وجد المجلس ضرورة لذلك.

هكذا من الأشغال

د - يحق للمصلحة ان تستفيد من جميع المبالغ ، والارادات ، والقروض والاعتمادات وابية وسائل مالية اخرى تتيسر لها ، للقيام بواجبها ، ويحق لها الاستدانة بموافقة الوزير ، عن طريق الرهن وبيع المستندات المالية ، او اية وسائل قد تتيسر لها بما في ذلك الارادات المتوقعة من مشاريعها ولا يحق للمصلحة الحصول على ديون طويلة الاجل تتعارض مع نصوص الاتفاقية المعقودة بين الحكومة الاردنية ومؤسسة الائتماء الدولي .

المادة ١٤ - يجب ان تكون مياه المصلحة حسب مواصفات وزارة الصحة -

يجب ان تكون المياه التي توزعها المصلحة على المستهلكين صالحة للاستعمال ، ومن نوعية تنطبق عليها المواصفات والمقاييس المقررة من قبل وزارة الصحة من جميع الوجوه خاصة من الناحيتين البكتريولوجية والكيمائية .

المادة ١٥ - تقدم الموظف وكفالاته

يترتب على كل موظف يقوم بدفع وتحصيل اية اموال للمصلحة او في مسك حساباتها ان يقدم كفالة بالمبلغ والصورة التي يقررها المجلس .

المادة ١٦ - تعيين موظفي المصلحة ووضع انظمتهم:

يجري تعيين موظفي المصلحة واحداث الوظائف والغاؤها او انقاص تخصصاتها باثبات ذلك في الميزانية السنوية .

المادة ١٧ - ابرام عقود المصلحة والحسابات والاختصاصيين

أ - يصرح للمصلحة ان تبرم العقود المتعلقة باعمالها ، وان تقوم بتلك الاعمال بآية طريقة تراها مناسبة .

ب - تدقق حسابات المصلحة من قبل فاحصي حسابات مرخصين ، او من قبل ديوان المحاسبة ، حسب ما يقرره المجلس بموافقة الوزير .

ج - يحق للمجلس ، بموافقة الوزير ان يستخدم الاختصاصيين والفنيين بما في ذلك المستشارين للمدد والشروط التي يراها مناسبة :

المادة ١٨ - الانظمة

لمجلس الوزراء بناء على توصية الوزير ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ١٩ - مع مراعاة احكام قانون تنظيم شؤون المياه رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩ لا يحق لأي شخص ان يلوث مياه المصلحة ، او ان يدخل الى هذه المياه اية مواد ملوثة تملن عنها المصلحة بانها تسبب تلوث هذه المياه دون اخذ اذن خطي من المصلحة وعلى المصلحة الحصول على موافقة المدير العام للسلطة قبل الاعلان او اصدار الاذونات :

المادة ٢٠ - الغاء

يلغى اي قانون او نظام آخر وذلك بالقدر الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون باستثناء ما تعلق منها بوزارة الصحة والسلطة .

المادة ٢١ - عقوبات

كل من خالف اي حكم من احكام هذا القانون ، او الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تزيد عن خمسمائة دينار او كلتي العقوبتين .

المادة ٣٢ - تنفيذ

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٥/١٠/١٣

أحمد بن طلال

| | | |
|----------------|-----------------|---------------------------|
| وزير | وزير المواصلات | رئيس الوزراء ووزير الدفاع |
| المالية | ميناء طيران سكك | وزير الخارجية بالوكالة |
| عز الدين المكي | سمعان داود | وصلي النمل |

| | | |
|------------------|------------------------------------------------|----------------------------------------------|
| وزير | وزير المواصلات | وزير الداخلية لشؤون وزير الداخلية ووزير دولة |
| الانشاء والتعمير | برق وبريد البلدية والقروية لشؤون رئاسة الوزراء | سيف الدين الكيلاني |
| فصل الدلقموني | قاسم الريماوي | عبد الوهاب الحجابي |

| | | | |
|-----------------|----------------|------------------|---------------|
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| الاقتصاد الوطني | الاشغال العامة | التربية والتعليم | الصحة |
| حاتم الرعبي | يحيى الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قورة |

| | | | |
|-------------------|---------------|----------------|--------------|
| وزير الشؤون | وزير | وزير | وزير |
| الاجتماعية والعمل | الزراعة | الاعلام | دولة |
| لصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبد الحميد شرف | سعيد الدجاني |
| | | | جريس حدادين |

هكذا من الأشغال

نحو السيد الملك محمد السادس ملك المغرب

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٦٥

قانون مؤقت معدّل لقانون تسوية ديوان المزارعين

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدّل لقانون تسوية ديوان المزارعين لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل في القانون الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة عبارة (وبنك الانشاء الاردني المحدود الضمان) الى اخر الفقرة (د) الواردة تحت تعريف كلمة (دين) منها .

١٩٦٥/١٠/١٧

الحسين بن طلال

| | | |
|--------------------------|-----------------|---------------------------|
| وزير المالية | وزير المواصلات | رئيس الوزراء ووزير الدفاع |
| عز الدين المني | ميناء طيران سكك | وزير الخارجية بالوكالة |
| عز الدين المني | سمعان دارود | وصفي التل |
| وزير الانشاء والتعمير | وزير المواصلات | وزير الداخلية للشؤون |
| سيف الدين الكيلاني | برق وبريد | بلدية والقروية |
| وزير الاشغال العامة | فضل الدقموني | قاسم الريماوي |
| وزير الاشغال العامة | وزير المواصلات | وزير الداخلية للشؤون |
| حاتم الزعبي | يحيى الخطيب | ذوقان الهنداوي |
| وزير الاشغال العامة | وزير المواصلات | وزير الداخلية للشؤون |
| نصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبدالحفيدي شرف |
| الشؤون الاجتماعية والعمل | الزراعة | الاعلام |
| نصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبدالحفيدي شرف |
| الشؤون الاجتماعية والعمل | الزراعة | الاعلام |
| نصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبدالحفيدي شرف |

نحو السيد الملك محمد السادس ملك المغرب

بمقتضى المادة ٢٦ من قانون المسكرات رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٦

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رسوم المسكرات المعدل

صادر بالاستناد الى الفقرة (١) من المادة ٢٦ من قانون المسكرات رقم (١٥) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم المسكرات المعدل لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يلغى نظام تعديل رسوم المسكرات رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ .
المادة ٣ - تعدل رسوم المكوس المبينة في الجدول الملحق بقانون المسكرات رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣ كمايلي :-

جدول رسوم رخص صنع وبيع الكحول والمشروبات الروحية -
نوع الرخصة الرسوم بالدينار

| | | | |
|---------------------------------------------------------------------------|-----|-------|--------|
| ١ - المصانع : | | | |
| أ - رخصة مصنع كحول | ٢٠ | | |
| ب - رخصة مصنع مشروبات روجيه | ٢٠ | | |
| ج - رخصة مصنع للروائح والزيوت العطرية ونقطير مياه الازهار والمياه العادية | ٠٣ | | |
| ٢ - رخص البيع : | | | |
| ١ - رخص بيع المسكرات لاستهلاكها داخل المحل وخارجه | | | |
| أ - المطاعم والمقاهي والفنادق التي يوجد فيها مطاعم | ٢٥ | دينار | الامان |
| ب - الفنادق التي لا يوجد فيها مطاعم | ١٥ | دينار | الامان |
| ج - الاماكن الاخرى | ٠٨ | دينار | الامان |
| ٢ - رخصة بيع المسكرات للاستهلاك خارج المحل فقط : | | | |
| أ - في عمان والقدس . | ٨ | دينار | الامان |
| ب - في غيرها | ٢ | دينار | الامان |
| ٣ - رخصة بيع الكحول النقية والمزوجة | ٠٥ | دينار | الامان |
| ٤ - رخصة بيع الكحول المزوجة فقط | ٠١ | دينار | الامان |
| ٥ - عن كل تصريح بتمديد ساعات البيع | ٥٠٠ | فلس | الامان |
| ٦ - عن كل تصريح بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢١) من القانون | ٠١ | دينار | الامان |
| ٧ - رخصة بيع البيرة (فقط) في جميع الاماكن | ٠٣ | دينار | الامان |

هكذا من الأشهر